والاطلاق والتقييد وغير ذلك كما سبق وانما قال كثيرا لان بعضها مختص
بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند والمسند اليه ولكون
المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند اما وقيل اشارة الى ان
جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتنكير كالتقديم
فانه لا يجري شيء منه المذكورات في كل واحد منه الامور التي هي غير المسند اليه
والمسند فضلا عن ان يجري كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين
بنبوة في شيء مما بغاير بها فافهم والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما
اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها
والمضاف اليه الاخوان منها ما للفعل قد اشير في التنبيه الى ان كثيرا من
الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا
الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ومناسبة فقال الفعل
مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل منهما
بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه او ذكر الفعل
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل
وثبوته في شيء من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على من وقع اذ لو اريد
ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل والمفعول بكونه
عبثا فاذا لم يذكر المفعول معه لم يشع الفعل المتعدي المسند الى فاعله

فالغرض

فان كان اثباته اي اثبات الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا من غير اعتبار
عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار
تعلق بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم
ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور فان السامع يفهم منها ان الغرض الاصلي
بوقوع الفعل عن الفاعل اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطي
الدنانير يكون لبيان من يتاول الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما
مع من اثبت له انه اعطى غير الدنانير لمن يفهم من نفي ان يوجد منه اعطاء وهو
اي القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه
مطلقا اي من غير اعتبار عموم وخصوص فيه ومن غير تعلقه بالمفعول كناية عنه اي
عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل
كذلك الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون اي من
يوجد حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه
اهتماما بحاله الى كما في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان للعام خطابيا
لاستدلالي كقولهم المؤمن غرّ كريم والمنافق خبّ لئيم جعل المعرف باللام
مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع
تحقق الحقيقة فيها جميعا يصح لاحد المساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول
انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا الى نحو فلان يعطي
يدل عليه القرينة

فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص
والمعنى لا يستوي عالم وجاهل
وبعد هذا الجعل يطلق العلم
كناية عن العلم بمعلوم مخصوص

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)